الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/C.5/51/53
20 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الخامسة
البند ١١٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧

تأثير التدابير المعتمدة لتحقيق الوفورات المتعلقة بتنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها

تقرير الأمين العام

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ١١ من الفرع ثانيا من قرارها ٢١٤/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أن يقدم، بالإضافة إلى تقرير أداء ميزانية فترة السنتين، في موعد لا يتجاوز نهاية الدورة الخمسين وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧ تقرير أداء بشأن تأثير التدابير المعتمدة لتحقيق الوفورات على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها.

٢ - وفي الفقرة ٧ من الفرع ثانيا من القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أيضا أن يقدم إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦، تقريرا يتضمن اقتراحات بشأن إمكانية تحقيق وفورات لكي تنظر فيها وتعتمدها. وبعد أن نظرت في ذلك التقرير (A/C.5/50/57)، طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٠/٥٠ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أن يقدم إليها تقرير آخر وفقا للنمط المعتاد في عملية الميزانية، يتضمن تفاصيل كافية لتمكينها من اتخاذ اجراءات، على نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/50/7/Add.16). وبنهاية الدورة الخمسين، في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، كان برنامج عمل الأمانة العامة قد دخل في الربع الثاني من فترة السنتين، وقد تلقت الجمعية العامة التقرير الثاني الذي تضمن مقترحات لتحقيق تخفيض في الميزانية قدره ١٥٤ مليون دولار (A/C.5/50/57/Add.1) وآراء اللجنة الاستشارية بشأن ذلك التقرير (A/51/7/Add.1).

٣ - وبعد أن نظرت الجمعية العامة في هذين التقريرين، أعربت في قرارها ٢٢١/٥١ باء المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، عن أسفها لكونها لم تتلق بعد التقرير عن أداء البرامج بشأن أثر التدابير

97-16775 230697 230697

المعتمدة لتحقيق وفورات على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها، وطلبت إلى الامين العام أن يقدمه في موعد لا يتجاوز ١ آذار/مارس ١٩٩٧.

٤ - ذكر المراقب المالي، في رسالته المؤرخة ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة الخامسة للجمعية العامة بشأن مسألة تقرير أداء البرامج، أنه يعتقد أن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/50/57/Add.1 قد استجاب لطلب الجمعية العامة دون أن يتم تقديم تقرير عن أداء البرامج، إذ يندرج تقديم هذا التقرير في إطار مسؤولية مكتب المراقبة الداخلية ولا يمكن الاضطلاع به قبل نهاية فترة السنتين. وبما أن اللجنة الخامسة طلبت مزيدا من المعلومات، ذكر المراقب المالي أنه، دون المساس بتحديد المسؤولية عن تقديم تقارير عن أداء البرامج، طلب إلى جميع مديري البرامج أن يقدموا معلومات عن تأثير التدابير المعتمدة لتحقيق وفورات على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها. وستقدم هذه المعلومات في شكل سرد لتكملة المعلومات التي قدمت بالفعل في تقرير الأمين العام (A/C.5/50/57/Add.1) وفي تقرير اللجنة الاستشارية بشأن ذلك التقرير (A/51/7/Add.1).

٥ - إن الأثر المترتب على التخفيضات في الميزانية، المقدم في هذا التقرير، ينبغي أن ينظر إليه في سياق مستوى التنفيذ الحالي ومستوى التنفيذ المتوقع بنهاية السنة.

استنتاجات موجزة

٦ - في هذا الطور من تنفيذ برنامج العمل للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧، يتوقع أن يتم تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها، ويتوقع بلوغ الأهداف، ولو أن ذلك سيتم في مستوى قد يختلف في بعض الحالات عما كان مخططا في الأصل. وفي الوقت نفسه، فإن الابتكارات التكنولوجية وتحسين طرائق العمل قد ساعدت على تعزيز العمل الجاري وتبسيط العمليات والإجراءات وإزالة الاحتياجات المفرطة للعمل الورقي.

٧ - وفي حين أن الأمانة العامة توصلت، من خلال تغيير طرائق العمل، إلى سبل تسمح بالتخفيف من الأثر المترتب على خفض الميزانية بمبلغ ١٥٤ مليون دولار، فإن العمل الطويل الأجل للمنظمة قد تأثر رغم ذلك. تسببت ضرورة معالجة المسائل الفورية في تحويل الاهتمام عن بعض الجهود الطويلة الأجل التي تهدف إلى إعداد المنظمة لمواجهة التحديات المقبلة. وعلى سبيل المثال، فإن التخفيضات في نطاق تحليل ومعالجة القضايا، أو الحد من تمثيل المنظمة في الاجتماعات والأحداث الأخرى في مختلف أنحاء العالم قد أدت في بعض مجالات عمل المنظمة إلى خفض مستوى حضور الأمم المتحدة في الحوار الدولي والإقليمي والوطني.

٨ - إن الجهود المبذولة لتحقيق التخفيضات في الميزانية، مع تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها في نفس الوقت، قد أكدت من جديد أهمية عمل المنظمة في الابقاء على منظور عالمي، وتضمين بحوثها وتحاليلها عنصرا دوليا، وكفالة موضوعية التوصيات في مجال السياسات. ومن أجل تأمين عالمية

الأمم المتحدة ومعالجتها للقضايا العالمية، والنتائج الدولية للإجراءات التي يتخذها أعضاؤها، يجب أن تتوفر للأمانة العامة كل الوسائل اللازمة لتلبية الاحتياجات والاهتمامات المقبلة والآخذة في الظهور لجميع الدول الاعضاء.

٩ - لقد أصبح واضحا أن التخفيضات بمقدار ١٥٤ مليون دولار التي طلبتها الجمعية العامة لن يمكن تحقيقها بدون خفض هام في تكاليف الموظفين. وبالتالي، اضطر مديرو البرامج، من أجل تحقيق تخفيضات بهذا الحجم، إلى الإبقاء على معدلات شغور أعلى بنسبة هامة مما كان مدرجا في الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، كان من الضروري أيضا إجراء تخفيضات في تكاليف الخبراء الاستشاريين والسفر والتكاليف التشغيلية.

١٠ - بغية تأمين تنفيذ كل البرامج والأنشطة المأذون بها، تعين اتخاذ تدابير للتقليل من الأثر المترتب على التخفيضات في عدد الموظفين، وذلك من خلال اعتماد طرق عمل أكثر فعالية وأقل تكلفة، كذلك، فإن استعراض برامج العمل بغية إعادة توجيهها المحتملة، وإعادة تنظيمها، وتعديلها إن اقتضى الأمر، قد أسهم أيضا في التقليل من الأثر المترتب على التخفيضات في الميزانية. واتخذت التدابير المعتمدة شكل تبسيط للعمليات والإجراءات، وإعادة تشكيل للهياكل التنظيمية أو تبسيط لبنيتها، وتوضيح للوظائف المشتركة بين الإدارات وإعادة توجيهها، وإعادة توزيع للمهام والمسؤوليات. ورغم جهود مديري البرامج من أجل إنجاز الأنشطة المأذون بها بقدر أكبر من الفعالية، فقد تأثرت بعض الأنشطة المبرمجة، من حيث نطاقها أو أدائها في الوقت المناسب. ومن جهة أخرى، أدى الاستعراض أيضا إلى تبسيط بعض الأنشطة المبرمجة التي كانت بحاجة إلى تعديلات بسبب الفترة الزمنية الفاصلة بين تخطيطها وتنفيذها الفعلي. وينبغي ملاحظة أن عدد النواتج المتأثرة كان صغيرا جدا بالمقارنة مع الحجم الكلي لبرنامج الأنشطة المأذون بها التي تقرر أن تنجزها المنظمة. وبالطبع، لم يدخر مديرو البرامج جهدا للتقليل إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية على المجالات ذات الأولوية.

١١ - يمكن في هذا الصدد تبويب الآثار على تنفيذ برنامج الأنشطة في فئات القضايا الأعم التالية:

(أ) ينبغي إدراك أن القياسات النوعية للأداء تفتقر كثيرا إلى الموضوعية؛ إن خفض القدرة على إجراء البحوث والتحاليل المتعمقة قد أثر، فعلا، في نوعية التقارير والمنشورات الرامية إلى زيادة الوعي بالقضايا والاتجاهات والمشاكل العالمية، وفهمها. ونتيجة لذلك، فإن المستخدمين النهائيين لنواتج الامانة العامة، أي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ووكالات منظومة الأمم المتحدة، ومقررو السياسات، وجماعة الأكاديميين، والمسؤولون، والجمهور، وغيرهم، حصلوا على فوائد أقل مما كانوا سيجنون لولا ذلك التخفيض؛

(ب) في بعض الحالات، حين طُلب من الموظفين تحمل مسؤوليات متزايدة باستمرار، أجهدت أكثر مما ينبغي القدرة على القيام بصورة فعالة بإدارة أنشطة الموظفين والإشراف عليها وتنسيقها،

وبتنظيم الاجتماعات وأفرقة الخبراء والحلقات الدراسية، وبإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والكيانات الأخرى. وفي هذه الحالات، تأثرت أيضا قدرة الأمانة العامة على الاستجابة في الوقت المناسب إلى طلبات الخدمات المقدمة من الدول الأعضاء. وتأثرت مجالات أخرى من مجالات العمل الأساسي مثل تقصي الحقائق، والاتصال والمشاورات مع الحكومات والكيانات الأخرى، وتمثيل المنظمة في الاجتماعات التي تطرق قضايا تهم المجتمع الدولي، إذ أن الموارد المتاحة من الموظفين قد تم تركيزها على قضايا ذات أولوية أعلى؛

(ج) إن التخفيضات في الموارد لاجتماعات أفرقة الخبراء التي أدرجت في البرنامج لغرض الحصول على المشورة والمعلومات ولتعزيز تبادل الخبرات، أدت إلى خفض عدد الاجتماعات المعقودة، وحين عقدت هذه الاجتماعات، كثيرا ما تم خفض عدد المشتركين فيها والمدة المقررة لها. وفي بعض الحالات، تأثر عمق ونطاق المحتوى التحليلي للدراسات قيد الإعداد بسبب تقليص نطاقها، مع ما نتج عن ذلك من تقليل للخبرة المكتسبة منها؛

(د) فيما يتعلق بالبنود غير المتصلة بالوظائف، نتج عن خفض الموارد التقليل من السفر لأغراض جمع البيانات، والخدمات الاستشارية، والمشاورات مع الحكومات والكيانات الأخرى، وهي حالة تمكن مديرو البرامج في بعض الحالات من تجاوزها من خلال اللجوء إلى طرق ابتكارية أخرى لإنجاز النواتج المأذون بها. وقد أثرت التخفيضات في الموارد للخبراء الاستشاريين في مدى توفر الخبرة الإضافية والمتخصصة لدى الأمانة العامة في ميادين مثل القانون التجاري، والمسائل المتخصصة المقرر إدراجها في التقارير والدراسات، ووضع الاستراتيجيات، والخيارات في مجال السياسات، وبرامج العمل، أو وضع قواعد البيانات والابتكارات التكنولوجية، حيث كان للنقص في هذه الخبرة المتخصصة أثر فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة وتقديم الخدمات على أعلى درجة من النوعية وفي الوقت المناسب؛

(هـ) بسبب روابط العمل بين إدارات الأمانة العامة ومكاتبها، وفيما بينها، فإن التأخيرات في أحد ميادين العمل أثرت في إنجاز العمل في الوقت المناسب في ميدان عمل آخر. وعلى سبيل المثال، فإن التأخيرات في إعداد وتقديم الوثائق والمنشورات في إحدى الإدارات أدى إلى تأخيرات في التحرير والترجمة والاستنساخ في ميادين عمل أخرى. وقد حال عدم القدرة، أو الطاقة المخفضة، لإحدى الإدارات/المكاتب على توفير بيانات أو إنجاز تحاليل، دون تمكن إدارة أخرى/مكتب آخر من تنسيق النواتج المطلوبة لإعداد تقارير موحدة من المقرر أن ينعكس فيها منظور متكامل وعالمي؛

(و) على النحو المذكور آنفا، تمكنت الأمانة العامة من تخفيف الأثر المترتب على التخفيضات في الميزانية، وذلك إلى حد بعيد من خلال تحديد وتنفيذ تدابير لتحسين الفعالية. وقد أثقل هذا الجهد كاهل الموظفين بعبء إضافي. ولو كانت الموارد من الموظفين متاحة، لكان نطاق المكاسب المحرزة في مجال الفعالية أكبر حتى من ذلك. ويكون من قبيل الإهمال تجاهل الزيادة في عبء العمل والمسؤوليات وأوقات العمل بالنسبة للموظفين وهم يبذلون الجهود لتأمين التنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المأذون بها.

وفي الوقت الحاضر، كثيرا ما نتج عن التخفيضات فرض أعباء إضافية على الموظفين القائمين، وإرهاق الخبرات المتاحة إلى أقصى حد. ومن المتوقع أن تتحسن هذه الحالة بفضل التحسين المتواصل للعمليات والابتكارات التكنولوجية، وترشيد العمل، وضبط أولوياته تدريجيا.

١٢ - يقدم أدناه تقرير أداء البرامج، بشأن تأثير التدابير المعتمدة لتحقيق وفورات على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها، بحسب أبواب الميزانية.

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

١٣ - يتوقع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة أن يتأخر إكمال المحاضر الموجزة لجلسات فريق مراجعي الحسابات الخارجيين والدورة الاستثنائية للمجلس، مما قد يؤثر في إحالة تقرير المجلس إلى الجمعية العامة.

١٤ - في المكتب التنفيذي للأمين العام، أعيد توزيع المهام والأعمال بغية الحفاظ على مستوى مناسب من الدعم للأمين العام. وفي مكتبي المديرين العامين لمكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا، أجريت أيضا إعادة توزيع للمهام والأعمال وتم تقليص التمثيل في الاجتماعات.

الباب ٢ - الشؤون السياسية

١٥ - نفذت إدارة الشؤون السياسية الأنشطة المأذون بها عن طريق زيادة عبء العمل المفروض على الموظفين وتحديد أولويات للعمل، فقلصت الأنشطة ذات الدرجة المتدنية من الاستعجال مثل السفر لأغراض الإلمام بالأوضاع السياسية، وبعثات العمل، واجتماعات تبادل الآراء داخل الإدارة وخارجها، والمبادلات مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث. وإذا تواصل هذا أكثر مما ينبغي، فإنه سيؤثر في قدرة الإدارة على وضع نهج شاملة لطرق القضايا السياسية.

١٦ - خفض من أربعة إلى اثنين أثناء فترة السنتين الحالية عدد اجتماعات المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح الذي يعمل كمحفل للتفكير بشأن قضايا نزع السلاح والأمن ويقدم المشورة إلى الأمين العام بخصوصها. ويمكن لذلك، على المدى البعيد، أن يؤثر في قدرة المجلس على استنباط أفكار واستراتيجيات تطلعية للتصدي للتحديات والمخاطر الجديدة في مجال نزع السلاح. ويمكن أن يتسبب عقد عدد أقل من اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، في المستقبل، أن يقلل من قدرة الأمانة العامة على التصدي لمشاكل الأمن العاجلة في المنطقة وتسويتها، قبل أن تؤدي إلى أزمات كبرى.

١٧ - وقد نتج عن خفض عدد الزمالات في برنامج نزع السلاح الحد من الفرص المتاحة للدبلوماسيين من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال للحصول على تدريب في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

الباب ٣ - عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة

١٨ - بسبب النقص في الموارد من الموظفين، لم تتمكن إدارة عمليات حفظ السلام من إدارة هذه العمليات بصورة فعالة، وفي بعض الحالات، حصرت جهودها في تقديم استجابة مناسبة للأزمات. وعلى سبيل المثال، ففي مجال السوقيات، حدث تأخير في إنتاج النسخ المستكملة للسياسات والإجراءات وفي الإصدار الرسمي لعدد من الكتيبات الإرشادية والمبادئ التوجيهية؛ وتم أيضا تقليص عمليات التعزيز للرقابة الداخلية في الميدان.

١٩ - لم تتأثر أهداف البعثات الميدانية بصورة هامة بخفض الموارد، ولو أنه تم إدخال بعض التعديلات على أنشطة البعثات الميدانية. أغلقت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في الهند وباكستان محطة إذاعة تابعة لها، وأوكلت إنجاز خدمات متنوعة إلى متعاقدين، ومددت فترة الدوريات للتقليل من تواتر عمليات التناوب؛ وتم تأجيل الاستعاضة عن المركبات والحواسيب وغيرها من معدات المكاتب. وخفضت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة نطاق برنامجها للترميم، وأرجأت تحسين مستوى معداتها الحاسوبية. وبسبب التخفيضات في الموارد للموظفين والسفر، تعين على موظفي مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة النهوض بمهام ومسؤوليات إضافية لدى القيام بزيارات رسمية إلى الضفة الغربية.

الباب ٤ - شؤون الفضاء الخارجي

٢٠ - إن تأثير التخفيضات في الميزانية على البرنامج تتصل أساسا بالتأخير في إصدار الدراسات التقنية والقانونية بشأن القضايا المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، والآثار المترتبة بالنسبة لرصد الإدارة البيئية وإدارة الموارد. وقد تم أيضا تعديل نطاق خدمات المشورة المقدمة إلى الدول الأعضاء، وذلك من خلال تجميع عدد من المشاريع.

الباب ٥ - محكمة العدل الدولية

٢١ - حدثت تأخيرات في تلبية الاحتياجات المتزايدة لترجمة وطباعة تقارير المحكمة ومشوراتها.

الباب ٦ - الأنشطة القانونية

٢٢ - في مكتب الشؤون القانونية، أثقل باستمرار كاهل موظفين عديدين بأعباء مفرطة، واضطروا إلى العمل طيلة فترات يومية أطول مما يمكن توقع حدوثه على أساس متواصل. إن مقتضيات الاستجابة على وجه الاستعجال للعديد من طلبات المشورة القانونية، ولإنتاج مشاريع الصكوك القانونية أو التعليق عليها، كثيرا ما أدت إلى إعداد تلك النواتج القانونية بدون مستوى البحث الذي يكون مستصوبا في العادة. وقد عرض تقليص الموارد المتاحة للخبراء الاستشاريين إلى الخطر القدرة على الاستعانة بخدمات خبراء في ميادين متخصصة للقانون التجاري. وتم تأخير مشاريع للمعالجة الالكترونية للبيانات، مثل تنفيذ قاعدة بيانات "لكسيس" (LEXIS)، واستعادة الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية للأمم المتحدة. ولم يتسن إنجاز "مرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة" في الوقت المناسب وعلى النحو المرضي. وفي الوقت ذاته، تمكّن المكتب من الشروع في إصلاح شامل لإصداراته الإدارية.

٢٣ - لم تتمكن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي من إعداد تقارير معيَّنة أو من تنظيم الندوة التي تقرر عقدها في شهر أيار/مايو ١٩٩٧؛ ولم يمكن تلبية طلبات متعلقة بالمساعدة التشريعية، وبعثات الإفادة بالمعلومات، والحلقات الدراسية. وقد عرَّض خفض القدرة في مجال البحث إلى الخطر نوعية العمل، وأدى إلى تأخير عمليات وضع القانون. وتعيَّن أيضا تقليص المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التنفيذ الفعلي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الباب ٧ ألف - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٢٤ - أرجأت إدارة تنسيق السياسات وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي عددا من المبادرات المتوخاة لطرق قضايا مثل العولمة، والتكامل الإقليمي، وأثر التكنولوجيا على التنمية. وقد تأثر أيضا تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٢٥ - لقد كان للتخفيضات في الميزانية أثر على شعبة النهوض بالمرأة، إذ أثَّرت في سير العمل، ومراقبة النوعية، ونواتج العمل للشعبة. وقلَصت أنشطة توسيع نطاق الشمول والمشاركة في الاجتماعات الحكومية الدولية وغير الحكومية، وخفَّضت أنشطة الترويج والدعوة.

الباب ٧ باء - أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية

٢٦ - لم تجر أي تخفيضات في الميزانية تحت هذا الباب.

الباب ٨ - إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

٢٧ - يُتوقع أن يتم بلوغ الأهداف العامة للإدارة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، ولا يلزم إجراء أي إعادة توجيه أو إعادة صياغة للأنشطة. بيد أنه تم تقليص أنشطة الشروع في العمل أو تعزيزه بشأن القضايا المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية (الإحصاءات الاجتماعية والبيئية، والهجرة الداخلية، مثلا). وبسبب خفض عدد المنشورات لن يجرى إنتاج بعض البيانات والتحاليل لاستخدامها من جانب الحكومات من أجل تحسين فهم القضايا التي يمكن أن تؤثر في وضع وصياغة سياساتها وبرامجها الوطنية. وقد ترتب أثر أيضا على تخفيض الموارد من الموظفين، ولا سيما في رتب الإشراف، بالنسبة لمستوى التحليل المتعمق، ومراقبة النوعية، وإنجاز النواتج في الوقت المناسب. وتعيَّن على الموظفين في جميع المستويات الاضطلاع بوظائف ومسؤوليات إضافية.

الباب ٩ - إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

٢٨ - أضعف خفض حجم ملاك الموظفين، ولا سيما في الرتب العليا، المشاركة الفنية في مختلف المنتديات الدولية والإدارة العامة في ميداني موارد المياه ورسم الخرائط. وتأخر أيضا إنجاز بعض المشاريع، خاصة حيثما ازداد الطلب على خدمات التعاون التقني مثل تلك التي تتصل بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وتعيَّن على الموظفين في الرتب الدنيا الاضطلاع بوظائف ومسؤوليات إضافية دون الاستفادة على

النحو الكامل من الاشراف والتوجيه المناسبين. وأرجئ إصدار محاضر أعمال بعض الاجتماعات وعدد من المنشورات المتكررة.

٢٩ - في شعبة عملية الحكم والإدارة العامة والمالية العامة، نتج عن خفض حجم ملاك الموظفين إرجاء اجتماع لفريق خبراء معني بنظم الإدارة المالية المتكاملة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، وإصدار النشرة غير المتكررة بشأن تطوير التدريب والإدارة في الخدمة المدنية.

الباب ١٠ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٣٠ - لم يترتب على التخفيضات في الميزانية أي أثر بالنسبة للبرنامج العام الذي كانت هيكلته قد تمت تبعا لمقررات الأونكتاد في دورتها التاسعة.

الباب ١١ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣١ - حالت التخفيضات في الميزانية دون تمثيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عدد من المنتديات الدولية. وتم تقليص أنشطة وضع السياسات الجديدة؛ وأرجئ نقل الخبرات والتكنولوجيات بسبب تقلص القدرة على تنظيم المشاورات الأقاليمية. وتأثرت القدرة على تزويد البلدان التي تمر بمرحلة انتقال بخدمات استشارية بشأن تحديد الأولويات والفرص للعمل.

الباب ١٢ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٣٢ - تأثر أداء البرنامج بإرجاء أو إلغاء بعض الأنشطة.

الباب ١٣ - مكافحة الجريمة

٣٣ - أثر خفض الموارد في قدرة الأمانة العامة على استكمال قواعد البيانات التي تتضمن: نتائج دراسة استقصائية بشأن فرص ومرافق التدريب المتاحة؛ واحتياجات الدول الأعضاء في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ وامكانات التعاون. وقد تم خفض عدد المحاضرات لكبار المسؤولين عن إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، وانخفضت القدرة على الاستجابة إلى طلبات الحكومات بشأن تقييم الاحتياجات ووضع مقترحات المشاريع. وتعيَّن تقليص الأنشطة المضطلع بها لأغراض التشاور والتعاون والاتصال مع الحكومات والهيئات الأخرى.

الباب ١٤ - المراقبة الدولية للمخدرات

٣٤ - إن إرجاء اجتماعات أفرقة الخبراء، في حين أنه لا يعوق تحقيق الأهداف، قد قلل من قدرة البرنامج على تشجيع الانضمام إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وتنفيذها؛ ونتيجة لإلغاء نصف اجتماعات الهيئات الفرعية للجنة المخدرات، تأثرت قدرة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على تشجيع التعاون وتبادل المعلومات التنفيذية فيما بين الدول الأعضاء. وبسبب تخفيض الموارد من الموظفين، لم تتحقق إمكانية أن ينشئ البرنامج نظاما دوليا عالمي النطاق لتقييم إساءة استعمال المخدرات،

وتقلصت قدرة البرنامج على توفير المشورة للحكومات بشأن النظام الموحد لجمع البيانات الوطنية. وقد زاد ذلك من صعوبة حصول البرنامج على بيانات قطرية كاملة بشأن إساءة استعمال المخدرات، وقيامه بتأمين الرصد والتحليل للاتجاهات على نطاق العالم والإبلاغ بشأنها. وأدى خفض عدد أعضاء الفريق الدائم المعني ببرنامج ضمان النوعية للممارسات المخبرية، والوقت المتاح لاستعراض الوثائق، إلى إعداد توصيات أقل شمولا.

٣٥ - إن إرجاء اجتماعين لفريقي خبراء، أحدهما معني بالآثار في مجال الاقتصاد الكلي المترتبة على الاتجار بالمخدرات في بلدان نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقال منتقاة، والآخر معني بالأشكال الجديدة للتعاون الدولي في إنفاذ القانون مع الإشارة بوجه خاص إلى مشاكل دول العبور، قد أثر في مستوى فهم أنماط الاتجار بالمخدرات في المناطق الجغرافية المعنية.

٣٦ - تسببت ضرورة الإبقاء على الشواغر في تأخير الشروع في العمل بالإجراءات التنظيمية المحسنة لمراقبة تنقلات المؤثرات العقلية ومنع تحويلها نحو الاتجار غير المشروع، وبإجراءات أكثر شمولا لتقييم المواد لأغراض احتمال إدراجها في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، أو نقلها من أحد الجدولين إلى الآخر أو حذفها منه.

الباب ١٥ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٧ - تم تحقيق جزء هام من التخفيضات في الميزانية عن طريق تحسين ممارسات الإدارة وتعزيز رصد وتقييم الوظائف، وكفالة استخدام أمثل بقدر أكبر للموارد المخصصة للسفر والخبراء الاستشاريين، وترشيد عدد ومدة ونطاق الاجتماعات والوثائق. بيد أن شمولية وعمق النهج المتوخى لتناول القضايا التي تطرقها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد تضررا من جراء ذلك؛ وتم تقليص أنشطة الدعوة في مجال السياسات بسبب خفض الموارد المتاحة للسفر. وأثرت تخفيضات الميزانية أيضا في سرعة التشغيل الآلي للمكاتب وفي الصيانة المناسبة لمركز المؤتمرات.

الباب ١٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي

٣٨ - أثرت تخفيضات الميزانية في إنجاز الأنشطة في الوقت المناسب في مجالات التجارة والترويج، والبيئة، وإشراك المرأة في التنمية، وتطوير الهياكل الأساسية. وتم تقليص بعض أنشطة البحث والتحليل بشأن القضايا والسياسات البيئية، مما أثَّر في نطاق التغطية في عدد من الدراسات والمنشورات الهادفة إلى زيادة المعرفة والإدراك في أقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية، والبلدان النامية الجزرية.

الباب ١٧ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣٩ - حالت زيادة عبء العمل للموظفين القائمين دون الاستجابة على النحو الكامل إلى الطلبات الإضافية المقدمة من الدول الأعضاء، كما أثرت في نوعية النواتج وإنجازها في الوقت المناسب. وتشمل المجالات المتأثرة معالجة ونشر البيانات الإحصائية، وتغطية التحليل الاقتصادي، والتنسيق بين المنظمات الدولية،

وتبادل الخبرة فيما بين البلدان. وفي بعض الحالات الأخرى، لم يمكن الحفاظ على جودة العمل إلا من خلال جهود إضافية بذلها الموظفون القائمون، وهو ما لا يمكن مواصلته بدون حد.

الباب ١٨ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٠ - نتج عن خفض الموارد من الموظفين إلغاء عدد من التقارير والدراسات التي كان يقصد بها توفير تحاليل ومعلومات للحكومات كأساس لوضع السياسات والبرامج، ولا سيما في ميادين الموارد الطبيعية والطاقة، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والتجارة الدولية، والبيئة والمستوطنات البشرية، والإحصاءات والاسقاطات الاقتصادية. وقد أثّر إلغاء اجتماعات لأفرقة خبراء في نطاق التغطية للبحث والتحليل بشأن مسائل تهم الدول الأعضاء في المنطقة.

الباب ١٩ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٤١ - من أجل تحقيق التخفيضات في الميزانية، أعيد تشكيل وتنظيم عدد من الوحدات بغية تنفيذ الأنشطة المأذون بها. وفي حين أن أهداف البرنامج تظل صالحة وسيتم بلوغها، فقد أعيدت صياغة عدد من النواتج أو تم إرجاؤها.

الباب ٢٠ - البرنامج العادي للتعاون التقني

٤٢ - ستظل الخدمات الاستشارية المقدمة في إطار هذا البرنامج في نفس المستوى الذي كانت عليه في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

الباب ٢١ - حقوق الإنسان

٤٣ - تمكّن المركز، نتيجة لإعادة تشكيله في وقت إجراء التخفيضات في الميزانية، من إعادة تنظيم برنامجه وتبسيطه بغية زيادة تركيزه، وبذلك خفف، إلى حد ما، من الأثر المترتب على التخفيضات في الميزانية. ومع ذلك، حدثت تأخيرات في معالجة الرسائل المتعلقة بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان وفي إصدار تقارير الدول الأطراف في الاتفاقيات. وتم تقليص المشاورات مع الحكومات، وبعثات تقصي الحقائق التي يقوم بها المقررون الخاصون.

الباب ٢٢ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٤٤ - نظرا للدور الثانوي للميزانية العادية في البرنامج العام، سيكون الأثر المترتب على تخفيضات الميزانية زهيدا.

الباب ٢٣ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٤٥ - نظرا للدور الثانوي للميزانية العادية في البرنامج العام، سيكون التأثير المترتب على تخفيضات الميزانية زهيدا.

الباب ٢٤ - إدارة الشؤون الإنسانية

٤٦ - أدت التخفيضات في الميزانية إلى تأخير أداء نواتج وخدمات الإدارة وتباطئها؛ وتعينت إعادة صياغة بعض الأنشطة أو تجميعها مع أنشطة أخرى بغية تأمين التنفيذ في حدود فترة السنتين. وسيؤثر تأخير إجراء الدراسات التقييمية لعمليات الطوارئ في مدى توافر المعلومات بشأن الدروس المستفادة بغية تعزيز العمليات في المستقبل. وأثّر تخفيض الموارد المتاحة للسفر في نطاق بعثات تقييم الاحتياجات، من حيث التكوين والمدة، فضلا عن التأثير في مستوى القضايا التي تمت تغطيتها. وبما أنه تعين الجمع بين هذه البعثات وأسفار أخرى بغية تحقيق التخفيضات في الميزانية، فقد تعـّين على الموظفين العمل في ظروف مرهقة، نظرا لضرورة الاضطلاع بطائفة عريضة من الأنشطة في خلال فترة زمنية محدودة.

الباب ٢٥ - الإعلام

٤٧ - بغية الاستفادة من مزايا أحدث التطورات التكنولوجية التي يتوقع أن تخفض التكاليف وتوسع نطاق الشمول، أعيدت صياغة بعض الأنشطة وتم نقل موظفين لتعزيز نهج تكنولوجيا الإعلام وذلك، على سبيل المثال، فيما يتصل بصفحة استقبال الأمم المتحدة على شبكة الانترنت. وفي شعبة وسائط الإعلام، نتجت عن النقص في فرص التعيين الطويل الأجل للموظفين صعوبة كبيرة في تعيين موظفي وسائط الإعلام ذوي مهارات عالية المستوى، وأثر ذلك في استمرارية ونوعية الإنتاج. ويمكن أن يؤثر خفض الموارد المتاحة للخدمات التعاقدية في مستوى التغطية الإذاعية والتلفزيونية وفي إنتاج البرامج.

٤٨ - تم تقليص الأنشطة المتصلة بالدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والدعاية لهذه الدورة، بسبب تخفيض الموارد. ولم يجر في الوقت المناسب الاستعاضة عن المعروضات المتقادمة والمتردية على طول المسار المعد للزوار. وتأثر دعم مركز الموارد المشترك بين إدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية، خاصة فيما يتصل بالتأخير في تجهيز طلبات الارتباط بالإدارة. وتم خفض عدد البعثات الإخبارية، ولقاءات الصحفيين، والحلقات الدراسية للصحفيين.

٤٩ - تعين على مراكز الأمم المتحدة للإعلام تقليص أنشطتها بتركيز الأنشطة الإعلامية على المواقع القريبة منها مباشرة. وقد تأثرت كثافة الأنشطة الإعلامية وحجمها ونطاق شمولها؛ وتعين بسبب نقص الأموال إجراء تخفيض حاد في إنتاج نسخ من منشورات الأمم المتحدة باللغات المحلية.

٥٠ - نتيجة لخفض عدد موظفي مكتبة داغ همرشولد أصبح من الصعب إلى أقصى حد مواجهة التوسع المتزامن في المبادرات الجديدة مثل نشر الأنباء الالكتروني والتدريب على استخدام شبكة الانترنت، التي تهدف إلى إزالة الحاجة للنشر التكراري والمكلف والمتقادم للأنباء المضطلع به حاليا عبر الأمانة العامة بأسرها. وقد كان لتخفيض ملاك الموظفين تأثير أيضا على حولية الأمم المتحدة أدى إلى تعليق إنتاج نسخ منها بالاسبانية والروسية والصينية والعربية؛ ويـُتوقع أيضا حدوث تأخيرات في الجدول الزمني للطباعة. وأثـّر إلغاء منشورات في إدارات أخرى في مستوى بنود المبيعات الذي كان متوقعا.

الباب ٢٦ - الإدارة والتنظيم

٥١ - بغية التخفيف من الأثر المترتب على التخفيضات في الميزانية، اتخذت تدابير لتبسيط العمليات والإجراءات، وتمت من خلال التوحيد والتشغيل الآلي إعادة توجيه وتنظيم الهياكل التنظيمية والوظائف. وفي الوقت نفسه، كان للإبقاء على الشواغر تأثير في قدرة الأمانة العامة على تنفيذ جميع أنشطتها في الوقت المناسب.

٥٢ - في مكتب إدارة الموارد البشرية، تسببت التخفيضات في الموارد البشرية في تحويل الاهتمام عن طرق المسائل التي يطرقها المكتب عادة، وذلك بالاقتران مع الحاجة إلى طرق المسائل الآخذة في الظهور والمتصلة بأنماط ملاك الموظفين المتغيرة. وقد أعيدت جدولة أنشطة رفع مستوى مهارات الموظفين وأجري عدد أقل من الامتحانات التنافسية الوطنية. وحدث بعض التأخير في إدارة شؤون الموظفين ولم يستأنف بعد إجراء بعض الفحوص الطبية الدورية والفحوص الطبية الإلزامية التي تجرى بعد الاشتراك في بعثات.

٥٣ - في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، نتجت تأخيرات في إصدار التقارير إلى الهيئات الحكومية الدولية عن تخفيض الموارد من الموظفين. وقد أثر هذا التخفيض، المقترن بزيادات في عبء العمل الناتج عن تنقيحات الميزانية، في قدرة المكتب على الاستجابة في الوقت المناسب إلى طلبات مراجعي الحسابات وطلبات البت في مسائل مالية ومسائل متعلقة بالميزانية، أو المساهمة في إعداد تقارير تتضمن عناصر متصلة بمسائل مالية ومسائل متعلقة بالميزانية، وذلك بصورة خاصة فيما يتصل بالتقيد بالآجال المحددة. وقد تم تأخير وضع الصيغة النهائية للبيانات المالية. وأخرت المتابعة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، وفي بعض الحالات تم إرجاؤها.

٥٤ - فيما يتعلق بخدمات الدعم، لم تنجز إلا جزئيا مشاريع الصيانة والإصلاح، وتعين تعديل برنامج الاستعاضة عن معدات الحاسوب، وذلك عن طريق رفع مستوى الوحدات القديمة بدلا من الاستعاضة عنها. وتعين أيضا خفض التعزيزات الكبرى لنظام القرص الضوئي، مما أخر إمكانية الوصول إلى قاعدة بيانات الوثائق عن طريق شبكة الإنترنت، وتسببت الضغوط على الموارد في الحد من برنامج تدريب موظفي الأمن، ومن الدعم الأمني للاجتماعات غير المقررة، ومن عدد ساعات العمل وعدد موظفي الأمن العاملين في المباني الإضافية، ومن الدعم في مجال الحماية لبعض الأفراد المعرضين للخطر بدرجة متوسطة أثناء زيارتهم للأمم المتحدة، ومن العمل في مجال التحقيقات.

٥٥ - فيما يتعلق بخدمات المؤتمرات، ففي حين لم تحدث تعطيلات هامة لأعمال الهيئات الحكومية الدولية، قُصرت الخدمات المقدمة للاجتماعات الليلية، في معظمها، على جلسات مجلس الأمن، واللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق. وتعين تأخير شراء الحواسيب لتوفير محطات عمل لجميع المترجمين بغية تمكينهم من إنجاز الترجمة بواسطة الحاسوب. وتأخر أيضا إصدار محاضر الجلسات بجميع اللغات.

٥٦ - في جنيف، أدى تبسيط العمليات والإجراءات إلى خفض هام في العمل الروتيني المستهلك للوقت. وسهّل تحسين التشغيل الآلي للمكاتب تنفيذ الإجراءات الإدارية.

٥٧ - في فيينا، تم خفض تواتر تسليم المراسلات فيما بين المكاتب وأعمال التنظيف بعد أوقات العمل العادية. وقد أعيدت جدولة نوبات موظفي الأمن ونتج عن ذلك تخفيض في نطاق التغطية. وحدث بعض التأخير في تجهيز الإجراءات الإدارية.

الباب ٢٩ - مكتب المراقبة الداخلية

٥٨ - نتج عن الشواغر وخفض الموارد المتاحة للسفر تخفيض عدد التفتيشات وخدمات المراجعة الشاملة للحسابات لجميع أنشطة الأمم المتحدة. وقد حال عدد التفتيشات التي لا يتوقع إكمالها دون إجراء استعراضات تهدف إلى اتخاذ إجراءات؛ وقد أجلت إقامة مكتب نيروبي وأرجئت خطط التدريب.

- - - - -